المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

مدينة القدس: بين الاستعمار الإسرائيلي والقبول الأميركي

نزار أيوب | ديسمبر 2017

مدينة القدس: بين الاستعمار الإسرائيلي والقبول الأميركي

سلسلة: تقييم حالة

نزار أيوب | ديسمبر 2017

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2017

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع الطرفة، منطقة 70
وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة	1
فرض الانتداب البريطاني على فلسطين	2
تبعات تقسيم فلسطين	6
الإعلان عن قيام إسرائيل واحتلالها غرب القدس	7
احتلال القدس الشرقية وفرض القوانين الإسرائيلية	9
مراحل اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالقدس "عاصمة إسرائيل"	12
تبعات اعتراف دونالد ترامب بالقدس "عاصمة لإسرائيل"	16
المراجع	19

مقدمة

بعد مرور أكثر من سبعين عامًا على حرمان الفلسطينيين من ممارسة حق تقرير المصير على أي جزء من أرضهم في فلسطين التاريخية، واستعصاء التسوية السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، أعلن رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب عن اعتراف إدارته بأن القدس هي عاصمة إسرائيل، وأنه أعطى التعليمات اللازمة للبدء بنقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس.

أضحت القدس "بؤرة التاريخ المقدس الصهيوني" وعاصمته، وتمحورت عملية التعبئة الصهيونية على نحو خاص منذ عام 1967 حول القدس[1]. وما زالت القضية الفلسطينية مستعصية على الحل؛ ذلك أن موضوع القدس يتصدر لائحة القضايا الخلافية بين الفلسطينيين أصحاب الحق، وإسرائيل التي تفرض سيطرتها على المدينة بالقوة منذ عام 1948 على نحو مخالف للقانون الدولي ولقرار التقسيم. وتستغل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة واقع سيطرتها على القدس منذ عام 1948 لإحكام قبضتها على المدينة ومواطنيها الفلسطينيين بالضم بحكم الأمر الواقع وبالقانون. وتصطدم الإجراءات الإسرائيلية تجاه القدس ومواطنيها الفلسطينيين برفض دولي؛ إذ لا تنال إسرائيل اعترافًا دوليًا بأن القدس عاصمة لها، وبناء عليه ترفض كل الدول نقل سفاراتها إلى أي مكان في مدينة القدس.

تؤكد الحكومات الإسرائيلية دائمًا فكرة "إجماع وطني إسرائيلي" على رفض مبدأ التفاوض حول قضية القدس، باعتبارها العاصمة الأبدية للشعب اليهودي ولدولة إسرائيل، وهي تستمر في إدارة القدس على أساس قرارات الحكومات الإسرائيلية التي تتعامل مع القدس على أنها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وللشعب اليهودي، وعدم السماح لسكان القدس الشرقية الفلسطينيين بالمشاركة في انتخابات الحكم الذاتي أو انتخابات السلطة الفلسطينية[2]. ومنذ بدء التسوية السياسية "عملية أوسلو" قبل نحو ربع قرن بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، أمعنت حكومات الاحتلال المتعاقبة في تغيير الوضع القائم في مدينة القدس.

---

[1] عزمي بشارة، "حول القدس بإيجاز شديد"، الجزيرة نت، 2009/12/17، شوهد في 2017/12/12، في: http://bit.ly/1LctqG9

[2] خطاب إسحاق شامير أمام اللجنة المركزية لحزب الليكود في تل أبيب، 5 تموز/ يوليو 1989.

The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, *Documents on jerusalem* (Jerusalem: PASSIA, 1996), p. 113.

تستعرض هذه الورقة سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتكريس سيطرتها على مدينة القدس ومواطنيها، وأبرز مراحل تطور مواقف الإدارات الأميركية المختلفة بشأن السياسات الإسرائيلية وما يرتبط بها من إجراءات. وتناقش عددًا من النقاط، مثل: دور سلطة الانتداب البريطاني في تمكين المنظمة الصهيونية من إقامة "وطن قومي" في فلسطين وتبعات تقسيم فلسطين، وسيطرة إسرائيل على القدس وفرض القوانين الإسرائيلية، وتطور مواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة فيما يتعلق بسياسات إسرائيل تجاه القدس ومواطنيها الفلسطينيين.

فرض الانتداب البريطاني على فلسطين

أثيرت قضية فلسطين، وضمنها القدس خاصة، على المستويين المحلي والدولي عند احتلال القوات البريطانية لفلسطين في كانون الأول/ ديسمبر 1917، ودخولها القدس في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1917، عندما خطب قائد الجيش البريطاني إدموند هنري هاينمان ألنبي في المدينة احتفالًا بانتصاره معلنًا: "الآن انتهت الحروب الصليبية"[3]. وقد مثّل ذلك نقطة البداية لإقصاء البعد السياسي لقضية فلسطين، والمتمثل في الأصل بتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقهم الأصيل في الاستقلال وتقرير المصير، واختزال مسألة القدس في الأماكن المقدسة والحقوق الدينية. وقد تعزز هذا التوجه الديني في صك الانتداب البريطاني على فلسطين؛ إذ شدد على حماية الأماكن المقدسة وإدارتها والمحافظة عليها من لدن بريطانيا بصفتها دولة انتداب، وتمكين جميع أبناء الديانات من الوصول إليها لأغراض العبادة وإقامة الشعائر الدينية[4].

أخضعت فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى لسيطرة بريطانيا بقرار دولي – صك الانتداب البريطاني على فلسطين – وقد أقرته عصبة الأمم رسميًا في 24 تموز/ يوليو 1922 ليمنح حكومة بريطانيا امتياز إدارة فلسطين. وقد هدف نظام الانتداب برمته إلى فرض سيطرة بريطانيا المطلقة على فلسطين من أجل تحقيق وعد

[3] محمد محسن صلاح، "فلسطين تحت الانتداب البريطاني 1917–1948"، موقع التاريخ، 2011/8/31، شوهد في 2017/12/11، في: http://bit.ly/2B5eYPO

[4] "صك الانتداب على فلسطين"، المواد 13–15، موقع فلسطين بالعربية، شوهد في 2017/12/14، في: https://goo.gl/L4vFXq

بلفور (صدر في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917) الذي تعهدت حكومة بريطانيا بموجبه بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[5].

ساد الخطاب الصهيوني خلال فترة الانتداب بشأن "حق اليهود التاريخي في فلسطين"، وبات عصب الأيديولوجيا التي تغذي وتدعم سياسة الاستعمار الاستيطاني القادم المتمثلة بالترويج للصهيونية "الحديثة والمحدثة كممثل لهذا التاريخ اليهودي المفترض"، بدعوى أن مركزه القدس[6]. وقد تسنى للقادة الصهاينة في نهاية المطاف تحقيق مآربهم، فاستغلوا واقع سيطرتهم على غرب القدس، وأعلنها الكنيست الإسرائيلي، في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1949، عاصمة إسرائيل، ولاحقًا "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية"، في عام 1980[7].

ما من شك في أن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين كان ضمن الأهداف الأساسية لصك الانتداب الذي شدد على الاعتراف بالوكالة اليهودية، بصفتها هيئة عمومية لإسداء المشورة والتعاون مع إدارة فلسطين (الحكومة البريطانية) في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق مصالح السكان اليهود وتمكينهم من إنشاء وطن قومي في فلسطين. وعلى الرغم من أن اليهود كانوا يشكلون آنذاك نحو 8 في المئة من عموم سكان فلسطين قياسًا على العرب، فإن واضعي الصك تنكروا لحقوق العرب السياسية، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وتعاملوا

---

[5] جاء نص وعد بلفور على النحو التالي:

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدًا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عُرض على الوزارة وأقرته:

"إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليًا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

وسأكون ممتنًا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيونى علمًا بهذا التصريح.

المخلص

آرثر بلفور

[6] بشارة.

[7] انظر: القانون الأساسي، القدس عاصمة إسرائيل، آب/ أغسطس 1980 في:

"Basic Law: Jerusalem The Capital Of Israel (5740-1980), Unofficial translation by Dr. Susan Hattis Rolef," accessed on 14/12/2017, at: http://bit.ly/2ktlxBp

معهم على أنهم أقليات دينية لها حقوق مدنية ودينية[8]. وقد تعمد واضعو الصك أيضًا إغفال الجوانب السياسية لمدينة القدس، بصفتها مكونًا أساسيًّا من فلسطين، وقصروا التعامل معها من منظور ديني بحت، من دون الإشارة إليها أو ذكرها بالاسم؛ فاكتفوا كما هو ثابت في مضمون النص بتأكيد وجوب حماية جميع الأماكن المقدسة، وكيفية إدارتها، وسبل ضمان حرية الوصول إليها في كامل أرجاء فلسطين[9].

أيّد معظم فقهاء القانون الدولي نظام الانتداب، واعتبروه من أفضل "التدابير الإنسانية" التي ابتكرتها عصبة الأمم؛ بدعوى مساعدة الشعوب على النهوض والتطور، وتأهيلها لحكم ذاتها بذاتها. وبرر هؤلاء الفقهاء هذا التأييد بالاستناد إلى أحكام المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، وفسروها بأنها فرضت "التزامًا إنسانيًا" على الأمم المتحضرة تجاه الشعوب الأقل مدنية[10]. ومن هذا المنطلق، علق الفقيه أوبنهايم Oppenheim على الوضع القانوني للمستعمرات والأقاليم التي خضعت للانتداب بموجب اتفاقيات السلم بالقول: "إن هذه الأقاليم والمستعمرات لا تعتبر بأي حال من الأحوال جزءًا من أراضي الدول القائمة بالانتداب، ولا تدخل ضمن أملاكها، وإنما اؤتمنت هذه الدول – دول الانتداب – عليها بموجب نظام الانتداب"[11].

لكن التناقض بين صكوك الانتداب ونص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم يثبت بلا أدنى شك أن نظام الانتداب توخى تحقيق مصالح الدول الاستعمارية على حساب الحقوق الأساسية للشعوب المنتدبة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير والاستقلال وإقامة نظم الحكم الذي ترتئيها. ولعل صك الانتداب البريطاني على فلسطين هو أبرز دليل على سوء نيات دول الانتداب تجاه الشعوب الخاضعة للانتداب وإنكار لحق هذه الشعوب في

---

[8] كان عدد سكان فلسطين عام 1918 يبلغ 600 ألف من العرب و60 ألفًا من اليهود (اليهود 8.1 في المئة)، وفي عام 1946 قدر بـ 1267037 من العرب مقابل 543 ألفًا من اليهود (اليهود 30 في المئة)، وفي عام 1948 بعد اكتمال سياسة التطهير العرقي كان 716700 من اليهود مقابل 156 ألفًا من العرب (اليهود 82.1 في المئة)، انظر:

"Demographics of Israel: Jewish & Non-Jewish Population of Israel/ Palestine (1517-present)," Jewish Virtual Library, accessed on 12/12/2017, at: http://bit.ly/2IAQGoj

[9] "صك الانتداب على فلسطين"، المواد 13-15.

[10] Herch Lauterpacht, *International law* (Collected Papers), vol. 13 (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), p. 42.

[11] L. Oppenheim, *International Law*, vol. 1, *A treatise*, 8th ed, H. Lauterpacht (ed.), (London: Longman Green Co. 1955), p. 213.

التحرر من هيمنة المستعمر؛ إذ التزمت بموجبه حكومة الانتداب إيجاد واقع سياسي وإداري واقتصادي يتيح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب السكان العرب الأصليين[12].

ولذلك، تجاهل صك الانتداب على فلسطين تسمية أي مؤسسة أو هيئة عربية توكل إليها مهمة العناية بالشؤون والمصالح الخاصة بالسكان العرب الفلسطينيين وتمكينهم من تقرير المصير. وفي المقابل أكدت على نحو واضح وصريح وجوب الاعتراف بالوكالة اليهودية بصفتها الهيئة العمومية المخولة بإسداء المشورة لإدارة فلسطين (حكومة بريطانيا) والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القضايا التي من شأنها أن تفضي إلى إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين. وكان ضمن المهمات التي أنيطت بالوكالة اليهودية، بموجب الصك، الحصول على معونة ودعم من كل اليهود الذين لديهم رغبة في المساهمة في إقامة الوطن القومي لليهود بفلسطين، ودعم وتنشيط للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتشجيع اليهود على الهجرة والاستقرار وتمكينهم من الاستيطان في الأراضي المصنفة بالأميرية والموات وغيرها من الأراضي الفلسطينية العامة الخارجة عن دائرة الانتفاع العام[13]. وأخذت الحكومة البريطانية على عاتقها مهمة تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين بالتعاون الوثيق مع الوكالة اليهودية، وتم توطينهم في الأراضي الأميرية، وأراضي الموات غير المخصصة للمقاصد أو المصلحة العمومية[14].

---

[12] أقرت المحكمة الدولية في قضية وضع جنوب أفريقيا بأن الهدف من نظام الانتداب هو إنساني محض، وقد جاء ليلبي مصالح سكان الأقاليم المنتدبة فقط، وأنه لا يمكن لهذا النظام أن يمنح الدولة القائمة بالانتداب أي حقوق إقليمية على صعيد الأراضي المنتدبة. ومن ضمن ما ورد في فتوى المحكمة أنه ".. أخيرًا ليس للدولة المنتدبة صلاحية القيام من جانب واحد بتغيير الوضع القانوني لجنوب غرب أفريقيا". انظر:

International Court of Justice (ICJ), *Advisory Opinion concerning the international status of South West Africa* (The Hague: 1950), p. 132.

[13] "صك الانتداب على فلسطين"، المادة 4.

الأراضي الميري (أو الأميرية) هي الأراضي التي لم يسمح الأمير (أو السلطان) العثماني بتخصيصها للوقف، أو بجعلها أراضي تملك. فهي أرض رقبتها (أو ملكيتها النهائية) تعود إلى الأمير، لكن يمكن منح الجمهور حق الانتفاع بها بشروط معينة. والأراضي الميري (أو أميرية)، أو المتروكة، أو الموات، تعتبرها السلطات الإسرائيلية أرضًا "حكومية" لتبرير الاستيلاء عليها ومصادرتها من العرب لأغراض الاستيطان. انظر: رجا شحادة، **قانون المحتل، إسرائيل والضفة الغربية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 34-35.

[14] "صك الانتداب على فلسطين"، المادتان 6 و11.

لقد كشفت سنوات الانتداب مقدار الظلم الذي لحق الفلسطينيين، جراء السياسات البريطانية التي حالت دون ممارستهم حقهم في تقرير المصير، وفي المقابل تسهيلها ودعمها لهجرة اليهود إلى فلسطين لغرض إقامة وطن قومي لهم بموجب صك الانتداب، وباتت نسبة اليهود قياسًا على سكان البلاد العرب تعادل 3/1، بينما لم تكن هذه النسبة تتجاوز 12/1 قبل الانتداب؛ الأمر الذي أدى إلى ازدياد وتيرة العنف بين اليهود والفلسطينيين.

تبعات تقسيم فلسطين

استوطن الكثير من المهاجرين اليهود، خلال فترة الانتداب، في الشطر الغربي من مدينة القدس، في حين حافظ الجزء الشرقي ومن ضمنه البلدة القديمة على الأغلبية العربية. وفي نيسان/ أبريل 1947 أحالت حكومة بريطانيا قضية فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة من دون الرجوع إلى الفلسطينيين أو أخذ رأيهم، وذلك في وقت كان الصراع على أشده بين العرب واليهود في مدينة القدس على نحو خاص[15]. وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 15 أيار/ مايو 1947، القرار رقم 106 الذي نص على تشكيل لجنة خاصة بفلسطين (UNSCOP)، أوكلت إليها مهمة إعداد تقرير يتعلق بالقضية الفلسطينية. ولهذا الغرض، أعطيت اللجنة حق الاطلاع على جميع الحقائق وتسجيلها، والتحري عن الملابسات المتعلقة بقضية القدس، بما في ذلك إجراء تحقيقات، وتلقي الشهادات الشفوية والخطية من سلطة الانتداب ومن سكان فلسطين. وقد قدمت اللجنة تقريرها الختامي إلى الجمعية العامة، مرفقًا باقتراحين؛ أوصى الأول بتقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية وأخرى يهودية، على أن تكون مدينة القدس كيانًا منفصلًا Corpus Separatum، يدار بموجب نظام دولي خاص تحت إشراف الأمم المتحدة، وعرف آنذاك بمشروع الأكثرية. أما الاقتراح الثاني فعرف بمشروع الأقلية، وأوصى بإنهاء الانتداب البريطاني، وإقامة دولة موحدة لليهود والعرب وعاصمتها القدس[16].

---

[15] قدر سكان مدينة القدس وحدها عام 1946 بـ 105500 من العرب و100 ألف من اليهود، وبعد اكتمال التطهير العرقي في القدس في عام 1948 بنحو 65 ألفًا من العرب و100 ألف من اليهود. انظر: كيت ماجواير، **تهويد القدس** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1981). متوافر على الموقع الإلكتروني لمؤسسة القدس الدولية، في: http://bit.ly/2iRdZbl

[16] "Recommendations of the United Nation: Special Committee on Palestine (UNSCOP) (May–September 1947)," accessed on 12/12/2017, at: http://bit.ly/2AMxom0

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مقترح الأكثرية بموجب توصيتها رقم 181 (د 2) من تاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، وقررت تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة للعرب ودولة لليهود، واستحداث نظام دولي خاص لمدينة القدس، يجعل منها كيانًا منفصلًا. كما قررت توسيع حدود مدينة القدس لتشمل العديد من القرى المجاورة؛ بحيث تصل جنوبًا إلى بيت لحم، وغربًا إلى عين كارم، وشمالًا إلى شعفاط، وشرقًا إلى أبو ديس. وقد أوكلت إدارة المدينة إلى مجلس وصاية تابع للأمم المتحدة، وكلف بوضع دستور مفصل للمدينة، يصون حماية المصالح الروحية والدينية للعقائد التوحيدية الثلاث ويراعيها، ويدعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، ويسعى لتأمين الأمن والرفاهية لهم. وكان ضمن صلاحيات المجلس أيضًا تعيين حاكم للمدينة، شريطة أن لا يحمل جنسية إحدى الدولتين المقترح إقامتهما في فلسطين، وأن تنحصر مهمته في تمثيل الأمم المتحدة في المدينة بالتعاون مع مجموعة من الموظفين الإداريين من سكان مدينة القدس وسائر فلسطين من دون أي تمييز عنصري[17].

لم يكن قرار التقسيم عادلًا على الإطلاق، وألحق ظلمًا كبيرًا بالفلسطينيين؛ فلم يلبِّ تطلعاتهم إلى التحرر والاستقلال، ومثّل انتهاكًا صارخًا لحقهم في تقرير المصير، وكان بمنزلة تفويض للصهيونية لمواصلة "الإستراتيجية الأيديولوجية" في سلب فلسطين من سكانها الأصليين، و"استبدال التاريخ المعاش بتاريخ آخر، هو بنظر المستعمرين التاريخ الحقيقي والمقدس الذي يؤسس لكيان آخر غير الكيان القائم، وعلى أنقاضه"[18].

الإعلان عن قيام إسرائيل واحتلالها غرب القدس

لم يكن تنفيذ قرار التقسيم ممكنًا؛ لأنه فرض على الفلسطينيين من دون الرجوع إليهم وأخذ رأيهم في مستقبل بلادهم. ونتج من ذلك ظهور خلافات حادة بين الفلسطينيين والصهاينة، تمخض عنها حرب فلسطين عام 1948 التي أدت إلى تقسيم البلاد ومن ضمنها القدس، ومن ثمّ تقويض الحدود التي رسمها قرار التقسيم جراء

[17] "Resolution adopted on the report of the AD HOC Committee on the Palestine Question," accessed on 12/12/2017, at: http://bit.ly/2AL9ibm

[18] بشارة.

استيلاء القوات الصهيونية على نحو نصف مساحة الأرض التي خصصت للدولة العربية[19]. وقد قسمت مدينة القدس إلى شطرين، فرضت الحركة الصهيونية سيطرتها على القسم الغربي، واستولت على كل الأحياء العربية الواقعة فيه، والتي كان عددها آنذاك 12 حيًا، وأقدمت على تطهيرها من سكانها العرب[20]. وفور الإعلان رسميًا عن انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 14 أيار/ مايو 1948، أصدر أعضاء مجلس الشعب الممثل للمجتمع اليهودي إعلان قيام إسرائيل، جاء فيه: "استنادًا إلى ما لنا من حق تاريخي وطبيعي وبناء على قرار الأمم المتحدة، نعلن قيام دولة إسرائيل في أرض إسرائيل، لتكون معروفة باسم دولة إسرائيل"[21]. واعترفت الولايات المتحدة الأميركية بدولة إسرائيل الساعة الحادية عشرة ليلًا من اليوم نفسه، وبعد ثلاثة أيام نالت اعتراف الاتحاد السوفياتي[22].

وقد وقع الشطر الشرقي من المدينة تحت سيطرة الأردن. وأعلنت السلطات الأردنية في 24 نيسان/ أبريل 1950 عن ضم الضفة الغربية ومن ضمنها القدس الشرقية، واعترفت بريطانيا بالضم بموجب اتفاقية الدفاع المشترك مع الأردن، فضلًا عن باكستان. سبقت عملية ضم المناطق الفلسطينية التي كانت تسيطر عليها الأردن، وإعلان قرار الوحدة عام 1950، عدة إجراءات للضم كان أولها المؤتمر الشعبي الأردني – الفلسطيني الذي عقد في عمان، وتلاه المؤتمر الشعبي الذي عقد في أريحا بتاريخ 1 كانون الأول/ ديسمبر 1948، ثم مؤتمر رام الله في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1948، ومؤتمر نابلس في التاريخ نفسه. وفي الأول من نيسان/ أبريل 1950، نظمت أول انتخابات نيابية شملت الضفتين، والتأم مجلس الأمة المؤلف من مجلس النواب ومجلس الأعيان واتخذ قرارًا بوحدة ضفتي نهر الأردن (فلسطين والأردن) ضمن المملكة الأردنية الهاشمية، وبقيت القدس الشرقية تحت السيطرة الأردنية حتى حزيران/ يونيو 1967[23].

---

[19] دخلت الجيوش العربية فلسطين في اليوم الذي تلا قرار التقسيم (أي في 15 أيار/ مايو 1948)، انظر: تيسير جبارة، **تاريخ فلسطين** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998)، ص 297.

[20] موسى القدسي الدويك، **القدس والقانون الدولي** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002)، ص 13؛ نزار أيوب، **الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية** (رام الله: مؤسسة الحق، 2001)، ص 35.

[21] "Declaration of the Establishment of State of Israel," accessed on 12/12/2017, at: http://bit.ly/2AML7Jr

[22] PASSIA, p. 77.

[23] نجيب الأحمد، **فلسطين تاريخًا ونضالًا** (عمان: دار الجليل للنشر، 1985)، ص 606–611.

كانت مساحة بلدية القدس الشرقية آنذاك نحو 3117 دونمًا، وضمت الأحياء التي كانت إبان عهد الانتداب، وهي البلدة القديمة، وباب الساهرة، وباب العامود، والشيخ جراح، والأمريكان كولوني، ووادي الجوز، والثوري. وفي الربع الأول من عام 1952 ضمت إليها سلوان وراس العامود وعقبة الصوانة والجزء الجنوبي من شعفاط، لتصل مساحة البلدية إلى 6000 دونم. وانتشر حينها البناء في المناطق الشمالية والجنوبية للقدس الشرقية على طول طريق القدس نابلس، في شعفاط وبيت حنينا والرام وقلنديا وكفر عقب. وبحكم أن هذه الأحياء اعتبرت خارج حدود القدس الشرقية، طالبت أمانة القدس الحكومة الأردنية بتوسيع حدود البلدية لتصل إلى 75000 دونم، تمتد من مطار قلنديا شمالًا وإلى غاية بيت لحم جنوبًا. لكن قبل أن تتمكن من ذلك، كانت القدس الشرقية قد وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وتم توسيع حدود البلدية، بواسطة الضم الفعلي على أيدي سلطات الاحتلال وبلدية القدس[24].

وفي 4 آذار/ مارس 1949 أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره رقم 69 أوصى بموجبه بقبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة، وتبعه قرار الجمعية العامة رقم 273 (الدورة 3) الصادر في 11 أيار/ مايو 1949 ونصّ على قبول إسرائيل عضوًا في هيئة الأمم، بناءً على توصية مجلس الأمن التي اعتبرت إسرائيل "دولة محبة للسلام" وقادرة على تحمل الالتزامات الواردة في الميثاق، آخذة في الاعتبار التصريح الذي صدر عنها، والذي أعلنت فيه قبولها الالتزامات الواردة في الميثاق بلا تحفظ، والاعتراف بكل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة في ذلك الوقت.

احتلال القدس الشرقية وفرض القوانين الإسرائيلية

احتلت إسرائيل باقي فلسطين الذي كان خاضعًا لسيطرة الأردن (الضفة الغربية ومن ضمنها القدس الشرقية) ومصر (قطاع غزة) خلال عدوان 1967. وقد عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعًا في 11 حزيران/ يونيو 1967 للبحث في وضع المدينة ومستقبلها؛ بحيث أجمع الوزراء على وجوب ضمها، وأوكلت إلى لجنة خاصة مهمة تقديم المقترحات التي تراها لازمة في هذا الخصوص. وفي 25 حزيران/ يونيو 1967، قدمت اللجنة

[24] وليد مصطفى، **القدس سكان وعمران** (القدس: مؤسسة التعاون ومركز القدس للإعلام والاتصال، 1997)، ص 62.

مقترحات لثلاثة قوانين، عرضتها الحكومة على الكنيست الإسرائيلي، وتمت مناقشتها، وأقرت في اليوم نفسه تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم 11) لسنة 1967، وقانون تعديل قانون البلديات (رقم 6) لسنة 1967، وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 1967.

أدرجت سلطات الاحتلال هذه العملية تحت عنوان "حملة إعادة توحيد القدس"، واعتبرت أن القوات الإسرائيلية قد أعادت توحيد المدينة الممزقة بصفتها "عاصمة أبدية لدولة إسرائيل"، ليتم بذلك وضع الأسس الكفيلة بتكريس ضمها. وفي اليوم التالي لإقرار القوانين الثلاثة، أصدرت الحكومة الإسرائيلية مرسوم أنظمة السلطة والقضاء (رقم 1) 1967 لتكريس الولاية القضائية والإدارية لدولة الاحتلال على القدس الشرقية بما في ذلك البلدة القديمة، وصور باهر، والشيخ جراح، ومطار قلنديا، وجبل المكبر، وشعفاط، ووادي الجوز، والعيساوية وبيت حنينا، بحيث تم توسيع حدود البلدية لتشمل هذه المناطق كافة.

وقد أقر الكنيست بموازاة ذلك قانونًا آخر يقضي بتعديل قانون البلديات، والذي وسع صلاحيات وزير الداخلية الإسرائيلي ليصبح بمقدوره ضم مناطق جديدة للبلديات، ومن ثمّ إصدار قرارات بشأن توسيع نطاق سلطته في بلدية القدس، وتوسيعها بواسطة ضم مناطق جديدة إليها، إضافة إلى تخويله صلاحية تعيين أعضاء إضافيين في المجلس البلدي، على أن يكونوا من بين سكان المنطقة المضمومة إلى البلدية. باشرت سلطة الاحتلال بانتهاج سياسات بهدف تغيير المشهد العمراني والسكاني لمدينة القدس؛ من خلال فرض القوانين الإسرائيلية التي استهدفت الحد من نسبة الفلسطينيين، وزيادة نسبة المستوطنين اليهود في المدينة.

إن إقرار "قانون المحافظة على الأماكن المقدسة" بعد الاحتلال مباشرة يدلل على أن المحتل ينوي التحكم في الأماكن الكائنة في القدس، والعمل على تغيير الوضع الذي كان قائمًا قبل الاحتلال. والثابت بعد انقضاء خمسين عامًا على الاحتلال، أن القوانين الثلاثة آنفة الذكر مردها إرساء الأسس للاستيلاء على أراضي العرب في القدس والمناطق المحيطة بها لصالح الاستيطان اليهودي، و"أسرلة" القدس وضمها بدعوى أنها "عاصمة موحدة لإسرائيل".

وانتهجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسات وإجراءات لتغيير الوضع الذي كان قائمًا في مدينة القدس قبل الاحتلال؛ باعتماد سياسات الاستيلاء على الأرض، والاستيطان ونقل المستوطنين، وفرض القيود على الفلسطينيين والتضييق في مسائل الإقامة، والبناء، وحرية الحركة بما في ذلك الوصول إلى القدس والإقامة فيها. نتيجة هذه السياسات، أصبحت القدس الشرقية بحدودها الموسعة واقعة من الناحية الشكلية والواقعية ضمن نفوذ بلدية القدس الغربية، وتم تكريس الضم بواسطة التصديق على القانون الأساسي، "القدس عاصمة إسرائيل"، وذلك في 30 تموز/ يوليو 1980.

ونص هذا القانون الأساسي على وجوب اعتبار "القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل". وشددت المادة الثانية من هذا القانون على ضرورة التكثيف والتثبيت للمؤسسات الرسمية للدولة في المدينة: كمقر رئيس الدولة، والكنيست، ومقر المحكمة العليا، ومكاتب الحكومة الإسرائيلية، على أن تخصص الحكومة منحة سنوية لـ "بلدية القدس الموحدة" لتطوير المدينة.

إن عشرات القوانين التي تطبقها السلطات الإسرائيلية على القدس الشرقية ومواطنيها الفلسطينيين، وكذلك مئات القرارات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بخصوص المدينة، بصفتها "عاصمة إسرائيل الأبدية"، تصب في اتجاه فرض السيطرة المطلقة والكاملة عليها ومواطنيها الفلسطينيين؛ فهناك عمل حثيث على مواصلة تغيير الوضع الذي كان قائمًا فيها قبل الاحتلال. وفي هذا السياق، تعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إلغاء الطابع العربي والإسلامي والفلسطيني للمدينة وتهويدها بواسطة عزلها التام عن الضفة الغربية وقطاع غزة، والاستيلاء على الأرض، وبناء المستوطنات، وحظر جمع شمل العائلات الفلسطينية، وانتهاج سياسة تخطيط مكاني قائمة على التمييز بحق الفلسطينيين، والتضييق على المقدسيين في قضايا البناء وجعله شبه مستحيل، وهدم المنازل، والحد من حرية الفلسطينيين في الحركة والتنقل واختيار مكان الإقامة داخل القدس المحتلة، وإنشاء جدار الضم والتوسع. تحول هذه السياسات، وما يرتبط بها من إجراءات، دون تمكن أي فلسطيني من ممارسة حقه الطبيعي في الإقامة والعيش داخل القدس، وترغم الكثير من مواطنيها الفلسطينيين على الهجرة القسرية. وبناء عليه، توجت السياسات الإسرائيلية بإقدام المحتل على ضم القدس الشرقية بالقانون، عندما صدّق الكنيست الإسرائيلي عليه.

جاء التصديق على هذا القانون ليؤكد صحة القلق المتنامي لدى المجتمع الدولي بشأن الممارسات الإسرائيلية تجاه القدس، والتي طالما كان هدفها ضم المدينة، ليقابل قانون الضم برفض قاطع وشديد من منظمة الأمم المتحدة، ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وعبر مجلس الأمن عن رفضه قرار ضم القدس بموجب القرار 478 الذي عبر فيه عن استنكاره الشديد لضم القدس الشرقية، ولرفض السلطات الإسرائيلية احترام القرارات الدولية المتعلقة بالمدينة وتطبيقها، وسائر الأراضي المحتلة، واعتبر ذلك الرفض بمنزلة انتهاك خطير للقانون الدولي، وأكد عدم اعترافه بجميع الإجراءات والأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي من شأنها تغيير مركز القدس بما فيها "القانون الأساسي"، وناشد كل الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بمساندة القرار 478، وطالب الدول التي لها بعثات دبلوماسية في مدينة القدس بسحبها[25]. وبعد ذلك ذلك قامت جميع الدول التي لها بعثات دبلوماسية في المدينة بسحب هذه السفارات[26].

مراحل اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالقدس "عاصمة إسرائيل"

تعد الولايات المتحدة أول دولة اعترفت بإسرائيل، وذلك بعد الإعلان عن قيامها بعدة ساعات. وقد تميزت مواقف الولايات المتحدة بالتناقض بين القول والفعل إزاء حل النزاع العربي – الإسرائيلي عامة، ومسألة القدس خاصة، وبانحيازها الواضح إلى إسرائيل. وبعد تصويت الولايات المتحدة على قرار التقسيم عام 1947، أخذت تدعو إلى الحفاظ على الوضع القائم في مدينة القدس، وتطبيق الوضع الخاص على المدينة بمقتضى قرار التقسيم، وحماية الأماكن المقدسة على أساس القبول المتبادل بين الأردن وإسرائيل. ورفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية أو الأردنية على القدس، ولم تحبذ نقل المقرات الرسمية الإسرائيلية إليها، كما امتنعت عن القيام بنقل السفارة الأميركية إلى القدس[27].

---

[25] تبنى مجلس الأمن هذا القرار بأغلبية 14 صوتًا وامتناع عضو واحد.

[26] سحبت ثلاث حكومات (إكوادور، وتشيلي، وفنزويلا) سفاراتها قبل اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 478 (1980)، أما الحكومات المتبقية: السلفادور، كوستاريكا، بنما، كولومبيا، بوليفيا، هولندا، غواتيمالا، جمهورية الدومينيكان، وأورغواي، فقد سحبت سفاراتها استجابة لقرار مجلس الأمن، وأعادت السلفادور وكوستاريكا لاحقًا سفارتيهما إلى القدس الغربية.

[27] PASSIA.

استمرت الولايات المتحدة بعد عام 1967 في مساندة فكرة تدويل القدس، وأعلنت عن معارضتها أي إجراء أحادي الجانب في المدينة، ولم تعترف بالإجراءات الإسرائيلية التي هدفت إلى تغيير الوضع الذي كان قائمًا في القدس، ومن ضمنها قرار إسرائيل بتطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية وتوسيع حدود المدينة. وفي 1 تموز/ يوليو 1969، صرح المندوب الأميركي في الأمم المتحدة تشارلز يوست بأن بلاده تعتبر القدس الشرقية أرضًا محتلة، وأكد أنه يجب سريان أحكام اتفاقية جنيف الرابعة عليها. وحافظت أميركا على موقفها هذا الذي أكده الرئيس الأميركي جيمي كارتر في أيلول/ سبتمبر 1978، موضحًا أن أميركا ما زالت تعتبر القدس محتلة[28]. لكن هذه التصريحات الأميركية اقتصرت على الطابع الشكلي، من دون اتخاذ أي خطوات عملية تنم عن إرادة جدية لردع الممارسات الإسرائيلية.

وعلى الرغم من هذا الانحياز الواضح إلى إسرائيل، ينظر العالم والعرب والفلسطينيون إلى الولايات المتحدة الأميركية على أنها الراعي الأساسي للتسوية السياسية، "عملية السلام"، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع أنها تحجم عن جعل الحكومات الإسرائيلية تفي بالتزاماتها الدولية وتوقف الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع الذي كان قائمًا في القدس قبل عام 1948[29]. وفي معرض ذلك، واصلت كل الإدارات الأميركية مساندة إسرائيل في المحافل الدولية كافة، ومعارضة اتخاذ قرارات دولية تلزم الحكومات الإسرائيلية بوقف الإجراءات التي تنتهك القانون الدولي في القدس، وفي المحصلة كانت تعمل على تعطيل الآليات التي من شأنها إجبار إسرائيل، بصفتها دولة احتلال، على الامتثال للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وقد واظب المرشحون للرئاسة الأميركية خلال حملاتهم الانتخابية وبعد فوزهم في الانتخابات على التأكيد بأن "القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل". فقد وعد الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون خلال حملته الانتخابية عام 1992 بأن "القدس ما زالت عاصمة إسرائيل، وأنها ستبقى موحدة إلى الأبد ومفتوحة للجميع". كذلك الأمر بالنسبة إلى جورج بوش الذي أعلن عندما تولى الرئاسة أنه سيبدأ عملية نقل السفارة الأميركية إلى القدس؛ لأنها

---

[28] PASSIA.

[29] "13 انتهاكًا للقانون الدولي في قرار ترامب بشأن القدس"، **العربي الجديد**، 2017/12/7، شوهد في 2017/12/14، في: https://goo.gl/uUgnYo

عاصمة إسرائيل. أما الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما فقد أعلن في عام 2008 "أن القدس ستكون عاصمة إسرائيل. قلت هذا في الماضي، وأكرر ذلك مرة أخرى". وأكد أوباما في مناسبة أخرى في العام نفسه أن "القدس ستبقى عاصمة إسرائيل، ومن الضروري ألا تقسم"[30].

وكان الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان قد بعث في 1 أيلول/ سبتمبر 1982 رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مناحيم بيجن حول وجوب التفاوض بموجب قرار مجلس الأمن 242، باعتباره أساسًا للحل السلمي وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع مراعاة الاعتبارات التالية: رسم الحدود النهائية بواسطة المفاوضات، ومعارضة أميركا لإقامة دولة فلسطينية، وتأكيد إعطاء الفلسطينيين حرية القرار في تحديد مستقبلهم، وتحديد الوضع النهائي لمدينة القدس عبر المفاوضات بين الأطراف، وتحديد وضع المستوطنات الإسرائيلية ومستقبلها في المرحلة الأخيرة من المفاوضات[31].

وفي عام 1990، أصدر الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في مناسبات عديدة تصريحات متضاربة منها: اعتبار وضع الأحياء اليهودية في القدس الشرقية كوضع المستوطنات في الأراضي المحتلة، وضرورة بقاء القدس مدينة موحدة، وعدم الموافقة على الرجوع إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل عام 1967، وتحديد الوضع النهائي للقدس من خلال المفاوضات بين الأطراف، ومعارضة الإدارة الأميركية لتطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية لضمها، واعتبار المستوطنات الإسرائيلية عقبة أساسية في وجه السلام، وتفهم الولايات المتحدة لأهمية القدس بالنسبة إلى الفلسطينيين[32].

---

[30] المرجع نفسه.

[31] "President Ronald Regan talking points sent to prime Minister Begin, September 1, 1982," in: William B. Qandt (ed.), *The Middle East: Ten Years After Camp David* (Washington: The Brookings Institution, 1988).

[32] "Statement by president of the United States, George Bush, on settlements in East Jerusalem, 3 March 1990," in: Ruth Lapidoth & Moshe Hirsh (eds.), *The Jerusalem Question and its Resolution: Selected Documents* (Dordrecht/ Boston/ London: Martinus Nijhoff Publishers, 1994); President Bushs reply to Mayor Teddy Kolleks letter on Jerusalem (of March 1990) Washington D.C., 13 March 1990.

وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1995، أقر مجلس الشيوخ الأميركي بأغلبية 83 مقابل 34 وامتناع 22 عضوًا في دورته رقم 104، قرارًا شدد على النقاط التالية بشأن القدس: ضرورة أن تبقى القدس عاصمة لدولة إسرائيل، ووجوب بقاء القدس مدينة موحدة مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لأبناء مختلف الديانات.

واصلت الإدارة الأميركية تأكيد مواقفها بأنه يتعين تحديد الوضع النهائي لمدينة القدس من خلال المفاوضات بين الأطراف، لكنها لم تدعُ الحكومات الإسرائيلية إلى الكف عن اتخاذ إجراءات تهدف إلى تغيير وضع المدينة. وقد طرح الرئيس السابق بيل كلينتون في الأيام الأخيرة من فترة ولايته بعض المقترحات أمام منتدى السياسة الإسرائيلي في نيويورك في 7 كانون الثاني/ يناير 2001، تميزت بالانحياز إلى إسرائيل؛ إذ تضمنت النقاط التالية: استحالة التوصل إلى حل حقيقي للصراع من دون قيام دولة فلسطينية ذات سيادة تضع في الاعتبار متطلبات الأمن الإسرائيلي والواقع الديموغرافي، وسيادة فلسطينية على قطاع غزة ومعظم الضفة الغربية وضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل، وضرورة احتواء الأراضي التي تقوم عليها تلك الكتل على أكبر عدد من المستوطنين وأقل عدد ممكن من العرب، ما يقتضي مبادلة بعض الأراضي، والسماح للاجئين بالعودة إلى الدولة الفلسطينية، أما الذين يرغبون في العيش في أماكن أخرى، فيجب تمكينهم من ذلك بموافقة الدول صاحبة السيادة بما في ذلك إسرائيل، وحصول اللاجئين على تعويضات من المجتمع الدولي، وضمانات أمنية دائمة لإسرائيل، والقدس عاصمة للدولتين المعترف بهما، والإبقاء على القدس مدينة مفتوحة غير مقسمة يتمتع فيها الجميع بحرية التنقل والعبادة.

لكن بعد وصول جورج بوش الابن إلى السلطة في الولايات المتحدة، أعلنت إدارته عن عدم موافقتها على مقترحات الرئيس كلينتون؛ باعتبار أن مبادرته بشأن العملية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل – وذلك في الأيام الأخيرة من فترة رئاسته – لم تعد تمثّل مقترحًا رئاسيًا ومقترحًا أميركيًا. ومما يدلل على مضي الولايات المتحدة الأميركية في موقفها المنحاز إلى إسرائيل، فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي، تصريح وزير الخارجية الأميركي كولن باول، في 8 آذار/ مارس 2001 أمام لجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي، حينما أعلن عن تصميم الرئيس جورج بوش على تنفيذ تعهده القاضي بنقل السفارة الأميركية من تل

أبيب إلى القدس، باعتبارها عاصمة إسرائيل، ليعيد الرئيس الأميركي بوش تأكيد هذا الموقف خلال تصريحاته التي جاءت بعد ذلك التاريخ بعدة أيام[33].

تبعات اعتراف دونالد ترامب بالقدس "عاصمة لإسرائيل"

في أحدث موقف معلن للإدارة الأميركية، صرح الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب، في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، في خطاب له أن "الإدارة الأميركية تعترف بأن القدس هي عاصمة دولة إسرائيل"، وأشار إلى قبول إدارته مبدأ حل الدولتين شريطة موافقة الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي). كما أعلن ترامب أنه أعطى إدارته تعليمات بالبدء في الإعداد لنقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس، إلا أنه وقّع في الوقت نفسه مرسومًا يقضي بتأجيل نقل السفارة ستة أشهر[34].

وقد تباهى ترامب في نوع من "السخرية" بأنه يكون بذلك قد وفى بوعده خلال حملة الانتخابات الأميركية، في حين أن الرؤساء الآخرين وعدوا ولم ينفذوا[35]. الواضح أن لأقوال ترامب ما يسندها في الواقع؛ فغالبًا ما يؤكد المرشحون للرئاسة الأميركية خلال حملاتهم الانتخابية وبعد فوزهم في الانتخابات أن "القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل".

جاء تصريح ترامب بشأن القدس في وقت وصلت فيه سياسات إسرائيل غير المشروعة تجاه القدس ومواطنيها الفلسطينيين إلى الذروة. فعشرات القوانين التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على كامل القدس بشطريها الغربي والشرقي، فضلًا عن مئات القرارات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بخصوص المدينة على أنها "عاصمة إسرائيل الأبدية"، قد أفضت على مدار سبعة عقود إلى فرض سيطرة إسرائيل المطلقة والكاملة على المدينة ومواطنيها الفلسطينيين، وإلى تغيير جذري للوضع الذي كان قائمًا قبل عام 1948. وقد انتهجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة طوال هذه السنين سياسات ممنهجة تمثلت بـ "تهويد" المدينة؛ من خلال إلغاء

---

[33] PASSIA.

[34] يديعوت أحرونوت، في: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5052934,00.html

[35] المرجع نفسه.

الاستيلاء على الأرض، وبناء المستوطنات، والتهجير القسري لسكان القدس الفلسطينيين، وحظر جمع شمل العائلات الفلسطينية، وفصل المدينة فصلًا كاملًا عن باقي أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وانتهاج سياسة تخطيط مكاني قائمة على التمييز بحق الفلسطينيين، والتضييق على المقدسيين في قضايا البناء وجعله شبه مستحيل، وهدم المنازل، والحد من حرية الفلسطينيين في الحركة والتنقل واختيار مكان الإقامة بما في ذلك داخل القدس المحتلة، وتشييد جدار الضم والتوسع.

إن اعتراف ترامب بالقدس "عاصمة لإسرائيل" سينطوي على تبعات خطيرة؛ إذ سيطلق يد إسرائيل لمواصلة بناء مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة وتوطين المستوطنين اليهود فيها، بدعوى اعتراف الإدارة الأميركية بها "عاصمة لإسرائيل". كما أن قرار ترامب سيفضي بالضرورة إلى تقويض التسوية السياسية مع الفلسطينيين خاصة. وهو يثبت بالدليل القاطع انحياز الإدارة الأميركية إلى إسرائيل، وأنها وسيط غير نزيه.

يمثّل قرار ترامب انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والمعاهدات والقرارات الدولية ذات العلاقة، والتي تحظر على دولة الاحتلال إلغاء و/ أو تغيير التشريعات السارية في الإقليم المحتل، وفرض قوانينها على هذه الأقاليم، مع الأخذ في الاعتبار أن القوانين الإسرائيلية تقوم على التمييز المجحف بحق الفلسطينيين والعرب (السكان الأصليين) في كل أرجاء الأراضي العربية التي تسيطر عليها منذ عام 1948.

خلاصة

يُعدّ تحديد الوضع النهائي لمدينة القدس والسيادة عليها من أعقد المسائل المطروحة على جدول البحث بين الفلسطينيين وسلطة الاحتلال الإسرائيلي. فهنالك توافق بين الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مبدأ يقضي بأن "القدس الموحدة عاصمة أبدية لدولة إسرائيل وللشعب اليهودي". وتعلن الحكومات الإسرائيلية في المقابل عن استعدادها للسماح لسكان القدس الفلسطينيين بإدارة شؤونهم والموافقة على نقل عدد من الأحياء العربية الموجودة داخل القدس وخارجها للسيادة الفلسطينية مع بقاء المدينة بكاملها بما في ذلك الأحياء والبؤر الاستيطانية تحت السيادة الإسرائيلية. أما الفلسطينيون فيؤكدون دائمًا مبدأ التزام تطبيق القرارات الدولية وحل الصراع على أساس الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

والملاحظ أنه منذ صدور قرار التقسيم، ما زالت مسألة السيادة على مدينة القدس موضع خلاف حاد ونقاش على المستويين المحلي والدولي. ففي ظل إصرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حقها في السيادة على مدينة القدس وطرحها العديد من الذرائع التاريخية والقانونية لتبرير الإجراءات غير الشرعية التي اتخذتها لتغيير الوضع الذي كان قائمًا في القدس عشية الاحتلال، فإنها إلى غاية الآن وباستثناء موقف الولايات المتحدة الأميركية المنحاز كليًا إلى إسرائيل والداعم لممارساتها وإجراءاتها غير الشرعية تجاه مدينة القدس، فإن سلطات الاحتلال لم تتمكن من نيل اعتراف دولي فيما يتعلق بسياساتها تجاه مدينة القدس ومواطنيها الفلسطينيين.

هنالك حالة استعصاء في الوصول إلى تسوية بشأن القدس؛ نتيجة إصرار حكومات الاحتلال على مواصلة السيطرة على كامل مدينة القدس بدعوى "السيادة الأبدية". ففي عام 2000، أقرّ البرلمان (الكنيست) الإسرائيلي تعديلًا على القانون الأساسي "القدس عاصمة إسرائيل" بموافقة 61 عضوًا يقضي بنقل أي منطقة واقعة ضمن الحدود الحالية لمدينة القدس إلى جهات أخرى[36]. وفي ضوء عدم اعتراف المجتمع الدولي بمشروعية سيطرة إسرائيل على شطري القدس منذ قرار التقسيم، فإنه يتعين على الفلسطينيين مقاربة موضوع القدس والسيادة عليها استنادًا إلى جميع قرارات الأمم المتحدة، ومن ضمنها قرار التقسيم الذي أقر نظامًا دوليًا خاصًا لمدينة القدس، وقرار 194 القاضي بعودة اللاجئين ومن ضمنهم أقارب وأحفاد لـ 28 ألف فلسطيني تم طردهم عام 1948 من أحياء القدس الغربية، فضلًا عن نحو 73 ألف فلسطيني من سكان القرى المحيطة بها (38 قرية)[37].

---

[36] أقر قانون تحصين حدود القدس بغالبية 84 صوتًا، مقابل 19 معترضًا. وقد عارضه حزب "ميرتس" والأحزاب العربية الممثلة في الكنيست، انظر: عكيفا الدار ونمرود غولان، **مأراب يروشلمي: همهلخيم لهعبرات شجريروت ارتسوت هبريت لبيرا** (كمين القدس: التحركات لنقل سفارة الولايات المتحدة إلى العاصمة) (القدس: معهد القدس لدراسات إسرائيل ومركز تيدي كولك لدراسات القدس، 2002)، ص 19.

[37] ناثان كريستال، "سقوط المدينة القديمة 1947–1950"، في: مجموعة مؤلفين، **القدس 1948، الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**، سليم تماري (محرر)، (القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية وبديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 1999)، ص 114، انظر أيضًا: سليم تماري، "المدينة وعمقها الريفي"، في المرجع نفسه، ص 104.

المراجع

1. العربية

شحادة، رجا. **قانون المحتل، إسرائيل والضفة الغربية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.

ماجوايز، كيت. **تهويد القدس**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1981.

جبارة، تيسير. **تاريخ فلسطين**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

الدويك، موسى القدسي. **القدس والقانون الدولي**. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002.

أيوب، نزار. **الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية**. رام الله: مؤسسة الحق، 2001.

الأحمد، نجيب. **فلسطين تاريخًا ونضالًا**. عمان: دار الجليل للنشر، 1985.

مصطفى، وليد. **القدس سكان وعمران**. القدس: مؤسسة التعاون ومركز القدس للإعلام والاتصال، 1997.

الدار، عكيفا ونمرود غولان. **مأرب يروشلمي: همهلخيم لهعبرات شجريروت ارتسوت هبريت لبيرا** (كمين القدس: التحركات لنقل سفارة الولايات المتحدة إلى العاصمة). القدس: معهد القدس لدراسات إسرائيل ومركز تيدي كولك لدراسات القدس، 2002.

مجموعة مؤلفين. **القدس 1948، الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948**. سليم تماري (محرر). القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية وبديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 1999.

2. الأجنبية

“Basic Law: Jerusalem The Capital Of Israel (5740-1980), Unofficial translation by Dr. Susan Hattis Rolef.” knesset. at: http://bit.ly/2ktlxBp

"Declaration of the Establishment of State of Israel." Efc. at: http://bit.ly/2AML7Jr

"Demographics of Israel: Jewish & Non-Jewish Population of Israel/ Palestine (1517-present)." Jewish Virtual Library. at: http://bit.ly/2lAQGoj

"Recommendations of the United Nation: Special Committee on Palestine (UNSCOP) (May-September 1947)." Jewish Virtual Library. at: http://bit.ly/2AMxom0

"Resolution adopted on the report of the AD HOC Committee on the Palestine Question." UN. at: http://bit.ly/2AL9ibm

International Court of Justice (ICJ). *Advisory Opinion concerning the international status of South West Africa.* The Hague: 1950.

Lapidoth, Ruth & Moshe Hirsh (eds.). *The Jerusalem Question and its Resolution: Selected Documents.* Dordrecht/ Boston/ London: Martinus Nijhoff Publishers, 1994.

Lauterpacht, Herch. *International law* (Collected Papers). Cambridge: Cambridge University Press, 1977.

Oppenheim, L. *International Law*. vol. 1, *A treatise*. 8th ed. H. Lauterpacht (ed.). London: Longman Green Co. 1955.

Qandt, William B. (ed.). *The Middle East: Ten Years After Camp David* Washington: The Brookings Institution, 1988.

The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs. *Documents on Jerusalem.* Jerusalem: PASSIA, 1996.